

رئيس

مصلحة الضرائب المصرية

## تعليمات تنفيذية

رقم (٢٠٢١) لسنة ٢٠٢١

بشأن

توحيد إجراءات رد ضريبة القيمة المضافة

نظراً لورود العديد من الشكاوى بشأن تأخر البت في طلبات رد الضريبة المقدمة للماموريات أو المراكز الضريبية وتجاوز المدة القانونية للرد المقرر بقانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦، مما يعرض المصلحة لمدد مماثلة لسابق التأخير وفقاً لأحكام قانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠.

وعليه فإن المصلحة تأكيد على التزام كافة وحداتها وإدارتها بالإنتهاء من عملية رد الضريبة العالقة سدادها خلال المدة المقررة قانوناً (٤٥ يوم) من تاريخ تقديم طلب الرد مستوفياً كافة المستندات اللاحزة وفقاً لأحكام المادة (٣٠) من قانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ ، والمادة (٥٣) من قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠.

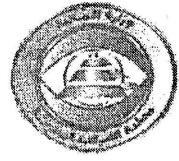
وفي ضوء حرص المصلحة على تطوير وسرعة عمليات الرد لضريبة القيمة المضافة ووضع إطار عام تعمل عليه جميع وحدات المصلحة ،

تنبه المصلحة إلى التزام الشأن بما يلى :-

أولاً : مرحلة تقديم واستلام طلبات الرد :

- يتعين على أصحاب الشأن عند تقديم طلبات رد الضريبة الإلتزام بتقديم طلب الرد عن فترة زمنية سنة مالية واحدة أو جزء منها على أن يكون طلب الرد مرفقاً به كافة المستندات المؤيدة واللاحزة لعملية الرد وفقاً لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ ولاته التتنفيذية ومشفوعاً بالقواعد المالية المرتبطة مع مراعاة أحكام التقادم .

- تلتزم كافة وحدات المصلحة بإستلام طلبات رد الضريبة مرفقاً بها كافة المستندات اللاحزة للرد قانوناً طبقاً لقائمة المستندات المنصوصة على الموقع الإلكتروني الرسمي لمصلحة الضرائب المصرية ، وذلك تحت المراجعة لمدة خمسة أيام عمل ويتم البدء في احتساب مدة الرد المنصوص عليها في المادة (٣٠) من قانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ ، والمادة (٥٣) من قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ ، فور الإنتهاء من عملية المراجعة إذا كانت المستندات المطلوبة مستوفاه.



رئيس

مصلحة الضرائب المصرية

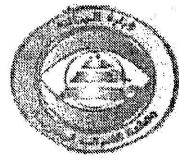
- وحال عدم توافق كافة المستندات الالزمة لإجراء الرد، يتعين على المأمورية إخطار طالب الرد بتقديم باقي المستندات الواجب استكمالها للرد وذلك بمحض محضر رسمي يحرر مع صاحب الشأن أو مع من يمثله قانوناً في اليوم التالي لإنتهاء مهلة الخمسة أيام عمل الالزمة للمراجعة، على أن يقوم طالب الرد بتوفير هذه المستندات خلال مدة أقصاها عشرة أيام عمل من تاريخ إخطاره والعلم ، ويتم احتساب المدة القانونية للرد في هذه الحالة بعد إستكمال المستندات الالزمة للرد وفقاً لأحكام المادة (٣٠) من القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ ، والمادة (٥٣) من قانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ .
- وحال رفض طالب رد الضريبة لعدم استيفاء المستندات يحق للممول التقديم بطلب رد ضريبة جديد - بعد شهرين من تاريخ رفض الطلب - وذلك بعد إستيفاء كافة المستندات الالزمة لإجراءات رد الضريبة .

#### ثانية: التراسلات الداخلية بين إدارات رد الضريبة والإدارات المعنية:

- يتعين على إدارة رد الضريبة بالمأمورية مخاطبة الإدارات المعنية ذات الصلة داخل المأمورية للإعادة بما يلزم للسير في إجراءات رد الضريبة ، وذلك بعد أقصى خمسة أيام عمل من تاريخ البدء في عملية الرد فور التأكيد من إستلام كافة المستندات، على أن تقوم تلك الإدارات بالرد على إدارة رد الضريبة خلال خمسة أيام عمل من تاريخ إستلامها لخطاب إدارة رد الضريبة.

#### ثالثاً: مرحلة استيفاء المدخلات الجمركية والمستوردة وشهادات التصدير:

- يتم استخدام برنامج الحاسب الآلي للاستيفاءات في الإرسال والرد على الاستيفاءات الخاصة بطلبات رد الضريبة على القيمة المضافة.
- يتعين على السادة رؤساء المأموريات والمراكز الضريبية متابعة إستلام طلبات الاستيفاء الخاصة برد الضريبة وتکليف من يلزم من العاملين بالمأمورية أو المركز - حسب الأحوال - بعمل الاستيفاء على أن يتم الرد خلال خمسة أيام عمل من تاريخ إستلامها وفقاً للنموذج المعتمد للاستيفاء داخل المصلحة.
- يتم مطابقة أصول شهادات الإستيراد / التصدير المقدمة من الشركة مع بيانات الشهادات المدرجة على شبكة الجمارك المتاحة بالمأموريات ويقتصر إجراء الاستيفاءات عن الشهادات الجمركية غير المدرجة بشبكة الجمارك عن طريق برنامج الحاسب الآلي للاستيفاءات كما هو موضح بعالية.

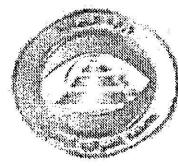


**رابعاً : مرحلة الفحص :**

- عند تقديم الشركات وأصحاب الشأن بطلبات لرد الضريبة يتم السير في إجراءات الرد، على أن يتم اخطار إدارة الفحص بالمبالغ التي تم رددها للشركة أو أصحاب الشأن، وإثبات ذلك بحساب الأستاذ بالمصلحة، ويتم الفحص مباشرة فور إنتهاء عملية الرد.
- الشركات التي تقدم بطلبات لرد الرصيد المداني والذي مر عليه أكثر من ست فترات ضريبية الناتج عن المخزون السلعى يعتبر نموذج (١٥ ض.ق.م) أحد المستندات اللازم توافرها قبل التقدم بطلب الرد.

**القائمة البيضاء :**

- على كل مأمورية إعداد قائمة بيضاء بالمنشآت التي تقوم برد الضريبة بشرط توافر ما يلي :
  - ١- إمساك حسابات وفاتور محاسبة منتظمة وفقاً لأحكام القوانين رقم (٢٠٦) لسنة ٢٠٢٠.
  - ٢- الانتظام في تقديم الإقرارات الضريبية في مواعيدها القانونية، ويعذر من قبيل عدم الانتظام في تقديم الإقرارات الضريبية عدم تقديم الإقرارات الضريبية في مواعيدها القانونية لستة إقرارات شهرية أو ثلاثة إقرارات سنوية.
  - ٣- الشركات التي سبق فحصها عن فترات سابقة دون وجود أي مخالفات جسيمة.
  - ٤- عدم الإدانة في جريمة تهرب ضريبي من قبيل في أي نوع ضريبية خلال الخمس عشرة سنة السابقة.
  - ٥- صحة ما سبق رده من مبالغ للشركات عن فترات سابقة.
- وذلك لإعطاء هذه الشركات الأولوية عند دراسة طلبات الرد المقدمة منهم ، واتخاذ إجراءات الرد لها على وجه السرعة تشجيعاً لها ولمساعدتها على الوفاء بالتزاماتها ودعمها للتصدير والإنتاج والصناعة المحلية.
- كما يمكن اعتماد الرصيد المداني الناتج عن مبيعات هذه الشركات (القائمة البيضاء) كأساس مسداد للضريبة عند إجراء الاستيفاءات الخاصة بمبيعات هذه الشركات لأغراض رد الضريبة .



#### خامساً : معادلة الانتاج :

في حال تقديم المنشآت الصناعية بطلبات لرد الضريبة على مدخلات السلع التي قامت بتضديريها يتم تطبيق معادلة الانتاج ، وذلك لإحتساب الضريبة السابقة سدادها على مدخلات الإنتاج للسلع المصدرة ، وتلتزم المنشأة بتقديم تعهد بسلامة البيانات الواردة بمعادلة الإنتاج والمعدة بمعرفة المنشأة معتمدة من محاسب قانوني رفق طلب الرد.

يشترط إمساك المنشآة دفاتر وحسابات مالية ومختبرة منتظمة وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٠٢٠ لسنة ٢٠٢٠ .

تلتزم المنشأة بتقديم بيان تفصيلي بالمخزون حتى تاريخ الرد على أن يتم الرد في ضوء نسبة مبيعات التضدير إلى إجمالي المبيعات بعد استبعاد ضريبة مخزون آخر المدة.

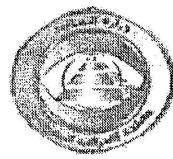
تقوم إدارة رد الضريبة بالроверة باعداد معادلة الانتاج في ضوء المستندات المقدمة من المنشأة وتطابقتها مع معادلة الإنتاج المعدة بمعرفة المنشأة .

مع عدم الإخلال بحق المصلحة في طلب الرقابة الصناعية الذي يحدد نسب المدخلات المستخدمة في الإنتاج ويكون ذلك في الحالات التي يتغدر فيها تطبيق معادلة المخزون .

#### سادساً : السداد النقدي والتحويلات البنكية :

- أن الأصل في سداد قيمة الصفة المصدرة هو مستند التحويل البنكي من المستورد أو وكيله إلى المصدر وفقاً لأحكام المادة (٣٠) من القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ ولاخته التنفيذية ، وعليه لا يعتمد إلا بالتحويل البنكي أو أي من طرق الدفع الإلكتروني الأخرى من المستورد أو وكيله إلى المصدر كأساس لتوريد قيمة السلعة المصدرة وذلك اعتباراً من أول فبراير عام ٢٠٢٢ .

- يعتمد بالسداد النقدي أو الإيداع النقدي البنكي كطريقة من طرق التحويلات الأخرى والتي نصت عليها المادة (٣٥) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ وذلك في حال توريد قيمة الصادرات عن طريق سداد نقدي أو إيداع بنكي بحساب المصدر في أحد البنوك الخاصة بإشراف البنك المركزي المصري ويعتمد بهذه الطريقة في السداد حتى نهاية شهر يناير ٢٠٢٢ .



رئيس  
مصلحة الضرائب المصرية

- لا يتم قبول السداد النقدي أو الإيداع النقدي البنكي بعد إنتهاء المهلة المشار إليها بعاليه كبدل لمستند التحويل البنكي لقيمة الصادرات إلا في حال تعذر تقديم التحويل البنكي للدول التي يصدر بها بيان من مصلحة الضرائب المصرية وفقاً لأحكام المادة (٣٥) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦.
- يشترط لتطبيق ما سبق إمساك طالب الرد حسابات وفاتور محاسبية منتظمة وذلك للتحقق من جدية المعاملة وفقاً لأحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ ، وأحكام قانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠.

وتعتبر كافة وحدات المصلحة الإلتزام بما ورد بهذه التعليمات التنفيذية بكل دقة، ويلغى كافة التعليمات المخالفة لهذه التعليمات ، ويحال كل من يخالف ذلك للمحاسبة التأديبية.

والله ولی التوفيق !!!

\_\_\_\_\_  
**مصلحة الضرائب المصرية**  
\_\_\_\_\_  
١١ / ٢٠٢١ / صادر في :  
" رضا عبد الشافع غريب "

هـ / م / مكتب رئيس المصلحة ...